



النشرة السورية

من بوليتيكال كيز Political Keys



نشرة يومية
ترصد أهم التطورات
المحلية والدولية المتعلقة
بالشأن السوري

أولاً: أبرز التطورات المتعلقة بالملف السياسي:

1. على مستوى رئاسة الجمهورية، وحكومة تسيير الأعمال:

- أكد وزير العدل الدكتور "مظهر الويس" في مقال نشرته صحيفة "الثورة السورية" تحت عنوان "هل تأخر مسار العدالة الانتقالية؟"، أن قيم العدالة والكرامة ورفع الظلم كانت وما تزال حجر الزاوية في الثورة السورية منذ انطلاقتها، وتشكل دائماً البوصلة التي توجه مسار بناء الدولة السورية الجديدة، وأشار وزير العدل إلى أن العدالة الانتقالية تشكل ركيزة أساسية في هذا المسار لما تمثله من وفاء لقيم الثورة وأهدافها، وحفظ حق الشهداء، وإعادة بناء مؤسسات المجتمع والدولة، بما يمكّن جميع المواطنين من التعايش السلمي والمضي نحو الاستقرار والبناء، وأوضح "الويس" أن العدالة الانتقالية مبدأ دستوري التزمت به الدولة على جميع الصعد، وقد تجسّد هذا الالتزام عملياً في الإعلان الدستوري، كما ظهر من خلال إجراءات وتعاملات واضحة اتخذتها الدولة عبر هيئات قضائية ورسمية، من بينها إنشاء هيئة وطنية للعدالة الانتقالية وملف المفقودين، إضافةً إلى دور وزارة العدل والمؤسسة القضائية باعتبارهما من أعمدة هذا المسار، وأشار الوزير إلى سلسلة من الإجراءات التي تضمنتها مسارات العدالة الانتقالية، ومن بينها: العمل بجدية على إصلاح البنية المؤسسية للقضاء وضمان استقلاليتها، وإعادة تنظيم المحاكم لتعزيز الكفاءة واستمرارية العمل القضائي، وإعادة انخراط القضاة المنشقين ضمن إطار قانوني منظم يساهم في تعزيز كفاءة واستقرار الجهاز القضائي، كذلك التنسيق مع وزارة الداخلية لملاحقة مئات المتورطين في انتهاكات جسيمة وإحالتهم إلى القضاء المختص، وإنهاء العمل بالأحكام والإجراءات الاستثنائية السابقة، ورد الاعتبار لمئات الآلاف من المواطنين، وإلغاء ملايين الإجراءات التعسفية، بما يعكس الالتزام بالعدالة وحماية الحقوق، وتحدث الوزير عن فتح باب الانتساب للقضاء الجديد عبر المعهد العالي للقضاء، بهدف تأهيل جيل قضائي مستقل بعد استبعاد القضاة المتورطين في انتهاكات لشرف القضاء وحقوق الإنسان، وتجهيز البنية التشريعية المناسبة، وحفظ وتوثيق الأحكام الجائرة الصادرة عن المحاكم الميدانية السابقة للمساعدة في كشف مصير المفقودين ومساءلة المتورطين، وأكد على تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والدولية من خلال بعثات عمل وورش تدريبية وتبادل الخبرات والمعلومات، لضمان مسارات فاعلة للعدالة الانتقالية، ومتابعة الملفات الحساسة مثل أحداث الساحل ولجنة التحقيق الخاصة بأحداث السويداء وملف المفقودين، مع حفظ الأدلة والوثائق لضمان عدم ضياع الحقوق، أيضاً معالجة ملفات العقارات والممتلكات من خلال تشكيل محاكم متخصصة

ومراجعة الأحكام السابقة لضمان حقوق الملكية واستعادة العدالة أمام المصادرات التعسفية، والتعامل مع الجمهور بشفافية، وكشف الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات لضمان الثقة والمصداقية.

- عقدت لجنة إقرار البنى التنظيمية، المُشكّلة بموجب المرسوم رقم /43/ لعام 2025، اجتماعاً برئاسة وزير التنمية الإدارية الدكتور "محمد حسان السكاف"، لمناقشة تطوير الهياكل التنظيمية للجنة الإمداد والتوريد والمديريات الفنية التابعة لها في الجهات العامة، إلى جانب مناقشة الهيكل التنظيمي لوزارة المالية، وذلك بحضور أعضاء اللجنة وأعضاء من مديرية الاتصال الحكومي.
- عقد لقاء حوار في العاصمة البلجيكية بروكسل جمع عدداً من أبناء الجالية السورية والإعلاميين المقيمين في بلجيكا مع إعلاميين معظمهم من العاملين في المؤسسات الحكومية من داخل سوريا، حيث جرى بحث واقع الإعلام السوري، ودور أبناء الوطن في المغترب في المساهمة بعملية البناء وإعادة الإعمار.

2. على المستوى الدولي:

- قال وزير شؤون الشتات الإسرائيلية "عميحي شيكلي" إن الرئيس السوري عضو في "داعش" ومؤيد للإسلام المتشدد، وأضاف: الحرب بين سوريا وإسرائيل مسألة وقت فقط.
- دعا نائب رئيس مجلس الوزراء اللبناني "طارق متري" الأجهزة الأمنية في بلاده إلى التعاون مع السلطات السورية، والعمل على صد أي أعمال تسيء إلى وحدة سوريا أو تهدد أمنها واستقرارها من داخل لبنان أو انطلاقاً منه، وقال "متري": "إن ما يجري تداوله في الإعلام وبين الناس عن تحركات أنصار النظام السوري السابق في لبنان، يدعو إلى القلق، ولا بد للأجهزة الأمنية اللبنانية أن تتحقق من صحته وتتخذ التدابير المناسبة، فهذا واجبها"، وشدد "متري" على ضرورة السعي إلى مزيد من التعاون مع السلطات السورية على أساس الثقة والاحترام المتبادل لسيادة البلدين والمصلحة المشتركة.
- قالت مصادر حكومية لبنانية: بدء تحقيق موسع ضد تحرك فلول النظام المخلوع بلبنان، الأجهزة الأمنية فتحت تحقيقاً شاملاً بكل المعطيات المتداولة في هذا السياق، وأضاف: لا غطاء سياسياً على أي نشاط يهدف إلى تحويل لبنان منصة لاستهداف سوريا أو المساس بأمنها، وتابع: الدولة لن تتردد في اتخاذ أي إجراء قانوني أو أمني يحول دون ذلك بعد استكمال التحقيقات الجارية.
- حدّر نائب رئيس حزب "الحركة القومية" في تركيا "فتي يلدز" من أن استمرار سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على مناطق شمال شرقي سوريا الغنية بالثروات الباطنية وغيرها، يشكل "عقبة خطيرة" أمام تعافي سوريا وتنميتها، وقال "يلدز" إن المهلة الممنوحة لـ"قسد" بشأن اندماجها في مؤسسات الدولة السورية قد انقضت، في إشارة إلى اتفاق آذار/مارس، مشدداً على أن موقف تركيا من القضية واضح، ويتمثل بعدم السماح لأي منظمة إرهابية بمواصلة أنشطتها في المنطقة، وأشار "يلدز" إلى أن

إسرائيل تستمر بقصف سوريا، مع محاولتها فتح ممر من السويداء إلى مناطق "قسد" في شمال شرقي سوريا، من خلال دعم "الجماعات المتمردة"، وحذر من أن إسرائيل قد تقوم بتنفيذ هجمات في سوريا مماثلة لتلك التي نفذتها في غزة، حيث تهدف تل أبيب إلى زيادة نفوذها في المنطقة وتفريغها من السكان.

3. على مستوى التحركات الحكومية:

- دعا مصرف سوريا المركزي إلى ضرورة التقيد بالتعليمات الخاصة بالمحافظة على سلامة وجودة الأوراق النقدية السورية ولياقة مظهرها، باعتبارها مالاَ عاماً ورمزاً من رموز السيادة الوطنية، وذلك من خلال تنظيم أساليب استعمالها وتداولها.
- تفقد محافظ حلب "عزام الغريب" واقع قرية "زيتان" بريف حلب الجنوبي بعد فيضان نهر "قويق" وغمره مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ويتابع عمل الآليات التي تعمل على معالجة المشكلة ومنع توسع المساحات المغمورة بالمياه.

4. على مستوى حركات المعارضة السياسية للنظام السابق أو الإدارة الجديدة:

- ناشدت رابطة إسقاط المرسوم 66 واسترداد الحقوق الرئيس السوري "أحمد الشرع" بالتدخل لإلغاء المرسوم 66 المتعلق بمشروع "ماروتا سيتي" و"باسيليا سيتي" في دمشق، والذي كان سبباً في نزع ملكية الأراضي من أصحابها قسرياً خلال فترة حكم نظام "الأسد" المخلوع، وجاء ذلك في رسالة مصوّرة وجهها أعضاء الرابطة إلى "الشرع"، أشاروا فيها إلى أن مناشدتهم تستند إلى نتائج عدة ورش عمل مشتركة شارك فيها أعضاء لجنة الرابطة، وأعضاء في هيئة العدالة الانتقالية، وأعضاء منتخبون في مجلس الشعب، فضلاً عن خبراء في القانون الدولي، وأكدت الرابطة أن المرسوم 66 هو مرسوم استثنائي صدر في ظروف استثنائية، وقد أدى إلى نزع الملكيات القسرية وتهجير واسع للسكان، مضيفة أنه بات ملغى دستورياً بموجب المادة 48 من الإعلان الدستوري السوري، وفي رسالتها طالبت الرابطة بتنفيذ جملة من المطالب العاجلة، بينها، إلغاء المرسوم 66 بكامل آثاره التنفيذية، وإحالة الملف بأكمله إلى الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، واعتبار استرداد الأرض والملكية حقاً أصيلاً وأولوية مطلقة، مع التعامل مع التعويض الشامل فقط عند استحالة الاسترداد، وبشروط قضائية مستقلة تشمل كل أشكال الضرر.

• ثانياً: أبرز التطورات الأمنية والميدانية:

1. ملف التوغل الإسرائيلي:

- توغلت قوة تابعة إسرائيلية باتجاه موقع "سرية جملة" المهجورة الواقعة بمنطقة "حوض اليرموك" غربي درعا، وتمركزت في محيط الموقع قبل أن تنسحب بعد فترة قصيرة.

- شهد ريف القنيطرة الجنوبي إطلاق نار كثيف نحو الاراضي الزراعية تحت التل "الأحمر الغربي" من القاعدتين الإسرائييليتين العسكريتين المستحدثتين في قريتي "العدنانية" و"الحميدية" ومن جهة أخرى حلق الطيران الاسرائيلي الحربي في اجواء المحافظة بشكل منخفض ما أثار حالة من القلق والرعب.

2. ملف الجنوب السوري (درعا):

- اعتقلت قوى الأمن الداخلي "وسيم حمدان" وهو مساعد أول سابق في مفرزة "كفر ناسج" بريف درعا، ومتهم بارتكاب مجازر وانتهاكات جسيمة بحق المدنيين خلال فترة النظام الساقط.

- وقع انفجار في الحي الشمالي غربي درعا في مدينة "طفس" جراء إلقاء قنبلة دون وقوع إصابات.

3. ملف الدروز (السويداء):

- أفادت وسائل إعلام تابعة للحرس الوطني بتعرّض محور "المجدل" للاستهداف، حيث سقطت قذيفة هاون، تلاه سقوط بقذيفتين أُطلقتا من طائرتين مسيّرتين، ونفذ القصف انطلاقاً من نقاط تمركز تابعة للأمن العام في بلدة "المزرعة"، وأعلنت المصادر ذاتها تعامل عناصر الحرس الوطني مع رشقات نارية قالت إنها جاءت رداً على تحركات وُصفت بالمشبوهة على المحور الغربي لمحافظة السويداء.

- سُمع صوت انفجار داخل مدينة السويداء، تبيّن لاحقاً أنه ناجم عن انفجار قنبلة يدوية صوتية في محيط حديقة "الوزير"، حيث أكدت الجهات المعنية ملاحقة الفاعل، مشيرةً إلى عدم وجود خطر على المدنيين، كما سُجّل انفجار لغم أرضي في الجهة الغربية من قرية "ذيبين"، ما أدى إلى سماع دوي انفجار في المنطقة دون ورود معلومات عن إصابات.

- وصلت تعزيزات إضافية من قوات الأمن السورية إلى قرية "الشعاب" ومحيطها الواقعة جنوب شرق محافظة السويداء حيث يأتي هذا الانتشار في إطار جهود الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، ومكافحة عمليات التهريب، كما تم تثبيت نقاط أمنية داخل القرية ومحيطها لتعزيز السيطرة على الطرق والحد من التهريب، الذي يشكل تهديداً مستمراً للسكان المحليين.

4. ملف العلويين (الساحل السوري):

- أصدر المجلس الإسلامي العلوي الأعلى في سوريا والمهجر بياناً يدين فيه الاعتقالات، ويطلب بالإفراج الفوري عن المعتقلين ووقف الانتهاكات.

- نفّذت مديرية الأمن الداخلي في منطقة صافيتا بريف محافظة طرطوس، بالتعاون مع فرع مكافحة الإرهاب في المحافظة، عملية أمنية دقيقة أسفرت عن إلقاء القبض على المدعو "شجاع إبراهيم"، متزعم مجموعة تابعة لميليشيا "الطراميح" المرتبطة بالفرقة 25 التي كان يقودها المجرم "سهيل الحسن" خلال فترة حكم النظام البائد، وأوضحت وزارة الداخلية في بيان أن المعطيات الأولية بيّنت أن المقبوض

عليه شغل موقعاً قيادياً ضمن الميليشيا في بلدة "خطاب" بريف محافظة حماة، واستغل موقعه في إدارة وتنسيق أنشطة إجرامية نُفذت بحق سكان المنطقة.

- أعلن الأمن الداخلي في محافظة اللاذقية من خلال عملية وصفت بالاستباقية والمحكمة، عن نجاحه في إحباط محاولة سطو مسلح كانت تستهدف عدداً من المنازل، حيث تمكن من إلقاء القبض على جميع أفراد العصابة قبل تنفيذ أي عمل إجرامي.

5. ملف قسد (المنطقة الشرقية):

- قالت المتحدثة باسم وفد قوات سوريا الديمقراطية للتفاوض مع دمشق "مريم إبراهيم" إن لقاء قائد قوات سوريا الديمقراطية "مظلوم عبدي"، مع الرئيس السوري "أحمد الشرع"، الذي كان مقرراً الأسبوع الماضي، تأجل "لأسباب تقنية"، متوقعة تحديد موعد جديد خلال الأيام العشرة المقبلة، وأكدت "إبراهيم" أن المفاوضات الحالية تركز على الملف العسكري لاتفاق 10 آذار، مع دمج "قسد" ضمن هيكلية الجيش السوري عبر ثلاث فرق عسكرية ولواء لمكافحة الإرهاب ولواء نسائي، والحفاظ مؤقتاً على خصوصية "وحدات حماية المرأة"، وأضافت: "قسد هي التي ستحمي مناطق شمال وشرق سوريا، ولن يدخل الجيش السوري إلى المنطقة، لأن (قسد) ستصبح جزءاً من الجيش السوري، وهذا ما يمنحها الشرعية الرسمية"، ووصفت "إبراهيم" أجواء المفاوضات بـ"الإيجابية"، مشيرة إلى تفاهم دمشق بأن مطلب اللامركزية ليس انفصالياً، بل جزء من مشروع سوريا ديمقراطية لا مركزية. وأشارت إلى أن تركيا أبدت مرونة مؤخراً، مع وجود قنوات تواصل لدعم استقرار سوريا، محذرة من استمرار الصراع في حال غياب التعاون الإقليمي.

- أطلق عناصر من "قسد" النار بشكل عشوائي على المدنيين، خلال حملة مدهامات في بلدة "ذيبان" شرق دير الزور، بعد دخول رتل كبير إلى البلدة، ما أدى لحالات هرب لشبان حيي "اللطوة" خوفاً من الاعتقال.

- أفرجت "قسد" عن 12 سجيناً من سجن "علايا" بمدينة "القامشلي" شمالي الحسكة، أغلبهم من محافظة إدلب.

6. ملف وزارة الدفاع والفصائل العسكرية:

- التقى رئيس هيئة الأركان العامة اللواء "علي النعسان" قادة الفرق العسكرية المتمركزة في محافظة حلب ومحيطها، وبحث معهم آخر المستجدات الميدانية وسبل تعزيز التنسيق المشترك بين الفرق والوحدات القتالية بما يضمن أعلى درجات الجاهزية.

7. ملف الأمن العام، وتحركات إدارة الأمن العام:

- شارك العشرات في احتجاجات بمدينة "تل أبيب" شمالي الرقة، على سوء الخدمات وانقطاع التيار الكهربائي عن المدينة من قبل شركة "إنيرجي" التركية.

▪ ثالثاً: قراءة تحليلية لأبرز التطورات والسيناريوهات المتوقعة:

تشير مجمل التطورات السياسية والأمنية الواردة في التقرير إلى أن سوريا تمر بمرحلة إعادة تشكّل عميقة، تتداخل فيها محاولات ترسيخ شرعية الدولة الجديدة وبناء مؤسساتها، مع تحديات أمنية مركّبة داخلية وخارجية، ما يجعل المشهد السوري مفتوحاً على مسارات متوازية من الاستقرار الهش والتصعيد المحتمل.

على الصعيد السياسي، يبرز ملف العدالة الانتقالية كأحد أعمدة إعادة بناء الشرعية السياسية والأخلاقية للدولة، وهو ما يظهر بوضوح في خطاب وزير العدل الذي سعى إلى تقديم هذا المسار بوصفه التزاماً دستورياً ومؤسسياً لا مجرد شعار سياسي. التركيز على إصلاح القضاء، وإعادة هيكلته، وإقصاء القضاة المتورطين بالانتهاكات، وفتح باب الانتساب لجيل قضائي جديد، يعكس إدراك السلطة بأن أي استقرار طويل الأمد لا يمكن أن يتحقق دون منظومة عدالة موثوقة. غير أن هذا المسار، رغم أهميته، يصطدم بواقع اجتماعي وأمني معقّد، خاصة في الملفات الحساسة كالساحل والسويداء وملف المفقودين والعقارات، حيث تتقاطع مطالب العدالة مع مخاوف الانتقام والانقسام المجتمعي، ما يجعل نجاح العدالة الانتقالية مرهوناً بقدرة الدولة على الموازنة بين المحاسبة ومنع الانفجار الاجتماعي.

في موازاة ذلك، تعكس التحركات الحكومية والإدارية، سواء على مستوى إعادة تنظيم الهياكل أو ضبط السياسات النقدية أو الاستجابة للكوارث الخدمية، محاولة لإعادة إنتاج صورة الدولة القادرة على الإدارة والسيطرة، إلا أن هذه الجهود ما زالت تصطدم بواقع اقتصادي هش وبنية تحتية منهكة، الأمر الذي يجعل أي إخفاق خدمي أو معيشي عاملاً محفزاً للاحتجاج وعدم الرضا، كما يظهر في بعض مناطق الشمال.

على المستوى الدولي، يبدو أن البيئة الإقليمية المحيطة بسوريا ما تزال ضاغطة وغير مستقرة. الخطاب الإسرائيلي التصعيدي، الذي يذهب إلى حد التلويح بحرب محتملة، يتقاطع مع الوقائع الميدانية للتوغلات والقصف والاستعراض الجوي، ما يشير إلى أن إسرائيل مستمرة في سياسة الردع والاختراق الأمني، مستفيدة من هشاشة الوضع السوري وتعدد مراكز القوة. في المقابل، يبرز الموقف اللبناني الرسمي الداعي إلى منع استخدام الأراضي اللبنانية منصةً لتهديد سوريا، وهو تطور يحمل دلالة سياسية مهمة على مستوى التنسيق الأمني، ويعكس خشية مشتركة من عودة شبكات النظام السابق للعمل عبر الحدود. أما الموقف التركي، فيكشف بوضوح أن ملف "قسد"

ما يزال أحد أبرز مصادر التوتر الإقليمي، حيث ترى أنقرة في استمرار سيطرتها على مناطق الثروات عائقاً أمام تعافي سوريا وتهديداً لأمنها القومي، ما يندرج بإمكانية تصعيد سياسي أو أمني إذا تعثرت مسارات الدمج.

أمنياً، يظهر المشهد شديد التعدد والتعقيد. التوغلات الإسرائيلية في الجنوب والقنيطرة، وإطلاق النار والاستطلاع الجوي، تؤكد أن الجنوب السوري ما يزال ساحة رخوة وقابلة للاشتعال، في ظل ضعف الردع وغياب التوازن. في درعا، تعكس الاعتقالات والانفجارات المحدودة استمرار حالة عدم الاستقرار، وإن كانت تحت سقف مضبوط، بما يوحي بمحاولة الدولة تفكيك إرث الفوضى الأمنية تدريجياً دون الذهاب إلى مواجهة واسعة.

في السويداء، يتجلى التوتر بصورة أوضح، حيث تتداخل الاستهدافات، والانفجارات، والتعزيزات الأمنية مع حساسيات محلية عميقة، ما يجعل أي خطأ في إدارة الملف مرشحاً لتحويل الاحتقان إلى صدام أوسع. أما في الساحل، فإن البيانات الصادرة عن المجلس الإسلامي العلوي، بالتوازي مع العمليات الأمنية ضد مجموعات مرتبطة بالنظام السابق، تكشف عن صراع خفي على الرواية والشرعية داخل البيئة العلوية نفسها، بين من يخشى عودة القمع ومن يسعى إلى احتواء الفلول ومنع إعادة إنتاج الفوضى، وهو ملف بالغ الحساسية لأنه يمس أحد أهم خزانات النظام السابق الاجتماعية.

في الشرق، يبقى ملف "قسد" أحد أعقد التحديات أمام الدولة السورية. التصريحات الصادرة عن ممثلي "قسد" توحى برغبة في دمج مشروط يحافظ على نفوذها الميداني وخصوصيتها العسكرية، وهو ما يصطدم مع مفهوم الدولة المركزية واحتكار السلاح. في الوقت ذاته، فإن الممارسات الأمنية على الأرض، كإطلاق النار العشوائي وحملات المداهمة، تُبقي حالة الاحتقان الشعبي قائمة، وتضعف أي خطاب سياسي إيجابي عن الشراكة. تأجيل اللقاءات رفيعة المستوى يشير إلى أن المفاوضات ما تزال هشة، وأن نجاحها مرهون بتفاهات إقليمية، خصوصاً مع تركيا.

هذا الملف من إعداد

بوليتيكال كيز Political Keys



منصة إعلامية مستقلة، غير حكومية، تعدّ تقارير رصدية ودورية لأهم الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية، وتقدّم تحليلات موسّعة لأبرز الأخبار والأحداث الساخنة بشكل مهني وموضوعي. تضع بوليتيكال كيز Political Keys الخبر في سياقه وتقدّم لكم قراءة موضوعية ومعقّمة لأهم التحولات والقضايا الدولية.

مصدر المعلومات الموثوق لصناع القرار والباحثين

www.politicalkeys.net

جميع الحقوق محفوظة © 2026
Political Keys بوليتيكال كيز

